الفصل الثاني

يهود مصر
إمبراطورية اقتصادية

obeikandl.com

obeikandl.com

من الصعب تصور أن هناك نشاطاً صهيونيا في مصر ، بدون وجود طائفة يهودية قوية ونشطة وغنية ولها نفوذ وتأثير في الحياة المصرية بكافة أشكالها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، ويمكن القول أن الوجود اليهودي لهذه الطائفة وقدراتها المادية والبشرية ، كان يمثل القاعدة الإستراتيجية التي لا غنى عنها ، للعمل والتحرك والدعم من مصر وكانت الصهيونية العالمية بقادتها ورموزها وكوادرها على علم تام بتفاصيل الخريطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمصر وموقع ودور الطائفة اليهودية في هذه الخريطة. ومن هنا فإلقاء الضوء على موقع ودور اليهود في هذه الخريطة هو الوضع الطبيعي والتدرج التلقائي والمنطقي اللازم للحديث عن أي نشاط صهيوني في مصر بمختلف مظاهره وأبعاده فإذا انتقلنا إلى الحديث عن مظاهر النفوذ اليهودي في مصر في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، فسوف يتصدر الاقتصاد الأولوية دون منازع أو يمكن القول أن كلمة السر هي الاقتصاد فمن الثابت تاريخياً وبإجماع جميع المؤرخين أن الطائفة اليهودية في مصر عاشت العصر الذهبي لها خلال النصف الأول من القرن العشرين ، وهي الفترة السابقة لقيام وزرع الكيان الصهيوني وبلغت في خلال هذه الفترة أوج ازدهارها وتألقها على كافة المستويات وفي الصدارة منها الجانب الاقتصادي . واستطاعت خلال هذه الفترة أن تقيم إمبراطورية اقتصادية بمعنى الكلمة ودون أي مبالغات. وأن تتحكم بالتالي في مفاتيح الاقتصاد وعصب الحياة الاقتصادية المصرية أو بعبارة أخرى أوجدت لنفسها واقعاً اقتصاديا زاهياً من صنع أيديها ومن نسيج أصابعها وقبل الاستطراد في عرض مظاهر وملامح هذا النفوذ الاقتصادي اليهودي على أرض مصر خلال تلك الفترة ، وينبغي الإشارة إلى نقطتين ، الأولى ، القدرات الخاصة لأفراد وعائلات تلك الطائفة والثانية هي مجموعة العوامل التي ساعدت اليهود المصريين على النمو والازدهار الاقتصادي فيما يخص النقطة الأولى فلا شك أن الطائفة اليهودية

بشكل عام والكثير من نجومها وعائلاتها بشكل خاص ، أثبتوا من خلال تجاربهم العملية والاقتصادية ، أنهم يتمتعون بقدر عالي من الحيوية والنشاط ، بالإضافة إلى توافر الخبرة والدقة والتنظيم . ساعدهم على ذلك أيضا توافر عنصر الثقافة والتعليم الحديث سواء من خلال التعليم الأجنبي أو من خلال مدارس « الاليانس» التابعة للاتحاد الإسرائيلي العالمي والتي كانت مدارس صهيونية تعمل على إعداد وتخريج الكوادر المؤهلة علمياً ومهنياً لتشق طريقها بكفاءة في مضمار الحياة الاقتصادية، وبالطبع لا يمكن إغفال الجوانب الذاتية للفرد اليهودي فهو يضع في أم رأسه وصوب عينيه دوماً مسالك القوة والمال والنفوذ ، وطموحه المادي ليس له حدود ، ويعمل في صبر وتؤده لبلوغ أهدافه ويفكر في صمت دون ضجيج وقد لا يبوح بما في صدره إلا في الوقت المناسب لذلك قيل أن الفشل نوعان ، الأول رجل يحلم ولا يعمل ، والثاني رجل يعمل ولا يفكر وعن اليهودي وحبه للمادة وعشقه للمال والنجاح الاقتصادي قيل الكثير ، فقد قال كارل ماركس. «اليهودي لا يعبد الله ولكنه يعبد الكمبيالة» وقد ذكر الأستاذ إحسان عبد القدوس في إحدى رواياته « ألا تتركوني هنا وحدي» : اليهود يضربون السوق بعصا سحرية ، فتتفتح منابيع الثروة والمال من تحت أقدامهم مثلما ضرب النبي موسى ، البحر بعصا فانشق طريقا سهلا وممهداً« وقد ذكر الرحالة اليهودي (صامويل) والذي عاصر تلك الفترة وزار مصر عام ١٨٧٩ م، »أنه لم يرى في مصر عاملا أو خادماً يهودياً ؛ لأن اليهود يأكلون عيشهم برؤوسهم[1] وليس بأيديهم وهي عبارة لها دلالات عميقة وتبين خطورة وقيمة الرأس المفكرة، ومن هنا يكمن السر الحقيقي في قوة وازدهار إسرائيل وبؤس وتعاسة العرب والمسلمين. أما عن النقطة الثانية وهي مجموعة العوامل التي ساهمت في الازدهار الاقتصادي اليهودي في مصر فيمكن إيضاحها فيما يلي :

(1)نقلاً عن : على ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٧.

١- نمط الحياة الاجتماعية لليهود في مصر والذي لم يعرف ظاهرة «الجيتو» والتي كانت مرتبطة تاريخياً واجتماعياً بالوجود اليهودي في الغرب والتي كانت معبرة عن العزلة والاغتراب والكراهية في المحيط الاجتماعي والاضطهاد المجتمعي فالجيتو معناه اليهودي المعزول المنبوذ المضطهد وبالتالي لا يمكن أن يتحقق نجاح مادي وازدهار اقتصادي مع وجود هذا الجيتو والعكس تماما كان موجوداً في مصر والمجتمعات الشرقية عموما ، حيث الاندماج والتغلغل في الحياة الاجتماعية والعلاقات المفتوحة مع كل الناس وجميع فئات المجتمع وتوافر الحرية الاقتصادية وعدم وجود عوائق أو معوقات سلطوية أو تشريعية أو دستورية أو إدارية ضد هؤلاء اليهود.

٢- في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر أدخلت القوى الاستعمارية مصر في التقسيم الدولي للإنتاج إذ أصبحت أكبر مورد لمادة أولية دولية وهي القطن طويل التيلة ، والذي يصنع في دول أوروبية متقدمة اقتصادياً ، خاصة بريطانيا ومن هنا تم رسم السياسات الاقتصادية وصياغة المصالح العليا سواء للقوى الدولية أو للدولة المصرية ، بما يعظم من قيمة القطن كمحصول نقدي وسلعة استراتيجية وهكذا تحولت مصر إلى «مزرعة للقطن» وتم تدريجيا وبالتتابع اتخاذ كافة الترتيبات والإجراءات الإدارية والاقتصادية والقانونية اللازمة لخدمة زراعة وتجارة وتسويق وتصدير القطن وهكذا تم في عام ١٨٥٧م ، تأسيس الشركة المساهمة لنقل القطن من الإسكندرية إلى الموانى الأوروبية ، وكان اليهود يمثلون أغلبية مؤثرة في مجلس إدارتها وفي عام ١٨٦٠ م تم السماح للأجانب بإقامة محالج للقطن في المزارع المملوكة لهم ، وفي عام ١٨٧١م أنشئت بورصة العقود بالإسكندرية وكذلك في عام ١٨٧٢م أنشئت بالإسكندرية أيضاً بورصة مينا البصل[1] . وبطبيعة الحال كان اليهود مؤهلين بحكم ميولهم وخبراتهم ووجود نسبة كبيرة منهم من الأجانب لكي يلعبوا

(1) كفافى ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤.

دور الوسيط التجاري أو حلقة الوصل بين مصر والدول الأوروبية فيما يختص بتجارة وتصدير القطن وتدريجيا أصبح اليهود يشكلون المحور الأساس في تجارة وحلج وكبس ونقل القطن وأخذوا يملكون كل أدوات السيطرة على بورصة القطن من التحكم في أسعاره ، وتحديد جودته وكمياته التي يمكن تصديرها إلى أوروبا ، وأصبح اليهود يشكلون ما يقرب من ٩٨٪ من العاملين ببورصة القطن[1]. واكتفى المصريون بدور الفلاح الذي يشقى في الأرض ويخاف من الدودة ، ويصبر على ظلم الحكومة ، ويفرح ويقيم الموالد وأعراس الزواج ، إذا أثمر المحصول وجاء الحصاد وحصل منه على الفتات الذي يمكنه من تدبير أحواله والاستمرار في الحياة.

٣- كان تنفيذ مشروع قناة السويس افتتاحها رسمياً في عام ١٨٦٩م ، عاملاً مباشراً في عودة مصر لتتبوأ مركزاً هاماً في خريطة توزيع التجارية الدولية فمعروف تاريخياً أن مصر منذ عصرا لكشوف الجغرافية واكتشاف رأس الرجاء الصالح بواسطة البرتغاليين ، تعرضت لضربة اقتصادية وسياسية موجعة حيث فقدت طريق التجارة الدولية القديم الذي يربط تجارة الهند والشرق بأوروبا وأدى ذلك إلى سقوط إحدى الدول الكبيرة والمؤثرة في تاريخ مصر والمنطقة وهي دولة المماليك ثم مجئ قوة جديدة لتملأ الفراغ وهي قوة العثمانيين وقد أدى افتتاح قناة السويس تلقائيا إلى حركة رواج في النشاط التجاري والعلاقات الاقتصادية الدولية وكان من ثمار هذا المناخ أن ازدادت حركة هجرة الأجانب إلى مصر ومنهم بالطبع أعداد كبيرة من اليهود من أوربا وحوض البحر المتوسط ، فكان هناك يهود من أزمير واستانبول وسالونيك وكورفو والجزائر والمغرب خلاف يهود من شرق وغرب أوروبا حتى بلغ هؤلاء اليهود في نهاية القرن التاسع عشر ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ شخص.

٤-المشروع التحديثي لمحمد علي والي مصر وحفيده الخديوي إسماعيل الذي سار

(1)المصدر نفسه ، ص ٢٦.

على خطاه كان يحتاج إلى الخبرات والمهارات الفنية والتقنيات الحديثة وبالتالي كان هناك ضرورة واحتياج إلى الأجانب ومن هنا تم إعطاء التسهيلات والامتيازات الأجنبية ، وهكذا تم توفير الحماية والحصانة من قناصل الدول الأجنبية لرعاياها وإقامة محاكم خاصة للأجانب ، وهو الأمر الذي أدى إلى غل يد القضاء المصري عن الأجانب وعدم مسائلتهم مدنياً أو جنائياً ، وبالطبع الذي كان يتمتع به الأجانب كان ينسحب تلقائيا على اليهود لذلك كان عدد كبير منهم يحتفظ بجواز سفر أجنبي ويحمل جنسية دولة أجنبية واستمر هذا الوضع حتى تم إلغاؤه عام ١٩٣٧م بمقتضى اتفاقية مونترو . لذلك ، خلال هذه الفترة كانت مصر بمثابة أرض الأحلام بالنسبة للأجانب ، حيث فرص العمل والاستثمار والثراء بلا أي قيود أو معوقات أو مساءلة.

٥- توافر عناصر الأمن والاستقرار وشيوع روح التسامح الديني وأي نشاط اقتصادي يحتاج إلى الأمن والأمان للقائمين عليه كما يحتاج إلى الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي ، وهو ما توافر في مصر بامتياز وبدرجة نسبية كبيرة وهو الأمر الذي أعطى للعنصر الأجنبي واليهودي ، المناخ الملائم والحياة الطبيعية والفرص السهلة والميسرة .

٦- الاحتلال البريطاني لمصر أعطى كثير من الحماية والدعم للطائفة اليهودية ، ومعروف أن أي احتلال يرفع من شأن الأقليات ويقدم الحماية لها على حساب الغالبية من أبناء الوطن والدليل على ذلك هو الزيادات المطردة في أعداد اليهود في مصر الاحتلال ، فتعداد اليهود قبل تاريخ الاحتلال بلغ ٧٠٠٠ نسمة فقط في حين أنه بلغ حسب التعداد الرسمي لعام ١٩٠٧م ، ٣٨٦٣٥ نسمة ثم تضاعف تقريبا عام ١٩٢٧م وصل إلى ٦٣٥٥٠ نسمة حسب التعداد الرسمي لذلك العام أيضاً خلال فترة الاحتلال البريطاني لمصر كانت مقررات الدولة المصرية ومعها الشعب المصري ، تتأرجح بين قصرين ، « قصر عابدين» و« قصر الدوبارة » الأول مقر حاكم مصر والثاني مقر إقامة

المندوب السامي البريطاني ورغم كل تقلبات وأزمات السياسة المصرية إلا أن اليهود ظلت علاقاتها على أفضل ما يكون مع كلا من القصرين الأمر الذي وفر الاستقرار المعيشي والاجتماعي والاقتصادي لهم وعن أحوال اليهود بعد الاحتلال يقول لاندوا «لقد كان إحساس اليهود في مصر بعد الاحتلال هو إحساس الأمان الكامل اجتماعيا واقتصاديا وأخذوا يسعون بحماس شديد للحصول على الحماية الأجنبية وما إن كانت ١٨٩٠م تابع إلا وقد أصبح نصف اليهود حاصلين على الجنسيات الأجنبية لذلك فإن الاحتلال الانجليزي في تاريخ اليهود يعتبر نقطة تحول كبيرة[١].

٧- ظهور الصهيونية العالمية كإحدى القوى الفاعلة للنظام الدولي في ذلك الوقت وبالتالي حضورها الفاعل في عواصم القرار الدولي وحركة العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى تغلغلها في كافة التجمعات والأوساط اليهودية ومن هنا كان تشجيعها لليهود من أجل الهجرة إلى مصر من أجل تدعيم قاعدة الارتكاز ومحور الدعم الإقليمي لهم في مصر وهذا أيضاً يمثل أحد أوجه التفسير لزيادة أعداد اليهود في نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين والسابق الإشارة إليها في النقطة السابقة.

مظاهر النفوذ الاقتصادي لليهود في مصر

تعددت مظاهر النفوذ والنشاط الاقتصادي لليهود المصريين وتسلمت كل أوجه النشاط المعروفة من البنوك والمؤسسات المالية إلى التوكيلات وأعمال البورصة وتجارة القطن إلى الشركات الصناعية والعقارية إلى مجال النقل والتأمين إلى خدمات السياحة والفنادق على تجارة الذهب والفضة والأحجار الكريمة على التجارة الداخلية ومجال الاستيراد والتصدر بالإضافة إلى شركات البترول وغير ذلك وسوف يتم استعراض

(1) استكمال المعلومات البيلوغرافية landon, Jacob : the jews in nineteenth – century Egypt some-socio- economic aspects . London, Oxford university press, 1968) pp,207-208 .

كافة هذه الأنشطة وإلقاء الأضواء عليها وذلك على الوجه التالي :

أولاً : البنوك والمؤسسات المالية :

تميز اليهود عبر تاريخهم الطويل بتميزهم الغير محمود في أعمال الربا والصرافة وإنشاء بيوت الرهونات والتسليف. والبنوك هي إحدى النظم المصرفية التي عرفتها أوروبا منذ القرن السابع عشر ، وسبقتها مرحلة تمهيدية من أعمال الصرافة وقبول الودائع بمختلف العملات ، وكان أغلب رواد هذه الأعمال والأنشطة من اليهود وتدريجياً ، استقرت هذه النظم المصرفية وأصبحت إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاديات الحديثة. فيما يخص مصر ، لم تعرف مصر هذه النظم المصرفية إلا بعد قرنين ونصف من نشأتها في أوروبا ، ويعتبر تاريخ البنوك المصرية هو نفسه تاريخ بنوك العائلات اليهودية التي استقر بها الحال في مصر واستغلت ما تجمع لديها من ثروات ضخمة منذ عهد الخديوي إسماعيل ومن أشهر العائلات اليهودية التي دخلت في هذا المضمار عائلات قطاوي وموصيري ومنشه ورولو وسوارس ، وقد أسهمت هذه العائلات في إقامة توجيه وإدارة هذه البنوك والتي مارست كافة المعاملات المالية ، وكان القائمون عليها يمتلكون عقليات مالية منظمة ولديهم قدرات وكفاءات عالية وقاموا بتمويل كافة الشركات الصناعية والزراعية والعقارية وأهم هذه البنوك ما يلي :

البنك العقاري المصري :

تم تأسيس هذا البنك في أول يناير ١٨٨٠م وأسهمت ثلاث عائلات يهودية في تأسيسه وإدارته وهي عائلات «قطاوي» و «سوارس» و «رولو» أيضاً ساهم في تأسيس وتوجيه هذا البنك ، أحد البنوك الفرنسية العالمية وهو بنك الكريدي لونيه وهو البنك الرئيسي لصندوق الدين في عهد إسماعيل وقد بلغ رأس مال البنك العقاري المصري عند التأسيس ٤٠ مليون فرنك ، ووصل إلى ٨٠ مليون جنيه

مصري عام ١٩٤٢م وبلغت أرباحه في نفس السنة مليون جنيه[1]. وقد لعب هذا البنك دوراً خطيراً في الاقتصاد الزراعي المصري وحتى عام ١٩٠١ بلغت جملة الأراضي التي يتحكم فيها ما يقرب من مليون فدان نتيجة القروض الهائلة التي كان يقدمها للفلاحين ، وكان يتولى إدارة هذا البنك «روبيرروليو» والذي أنعمت عليه الحكومة البريطانية بلقب «سير» نتيجة جهوده العظيمة في خدمة مصالحها.

البنك الأهلي المصري :

وهو أكبر وأنشط البنوك في مصر بشكل عام ، وله دور في تاريخ مصر المالي والاقتصادي منذ تأسيسه عام ١٨٩٨م برأس مال قدره ٣ مليون جنيه انجليزي ومبلغ مماثل كاحتياطي ويلاحظ أن هذا البنك تحول إلى بنك مركزي عام ١٩٥١م وزاول إصدار أوراق البنكنوت بمقتضى امتياز ممنوح له وتم تأسيس هذا البنك على يد روفائيل سوارس و «أرنست كاسل» و «ميشيل سلفاجو» وأسهمت عائلات «سوارس» و «هراري» و «رولو» في تمويل وإدارة هذا البنك.

بنك سوارس.

تم تأسيسه عام ١٨٨٠م باسم بنك أولاد سوارس ، وأعيد تأسيسه عام ١٩٣٦م وأسرة سوارس من أصول فرنسية وبعض أبنائها يحمل الجنسية الإيطالية وكان مركزه الرئيسي بالإسكندرية بالإضافة إلى فرعين في القاهرة وطنطا مارس جميع الأنشطة والخدمات المصرفية ، وكان ناشطاً في خدمة تجارة القطن وشركات التأمين والملاحة وتولى رئاسته «جاك نجار» وكان أبرز أعضائه كارولوس سوارس و«فريدي ساكس» ، و «يوسف قطاوي» .

بنك زلخة :

صدر مرسوم تأسيس هذا البنك في عام ١٩٤٤م برأس مال قدره ١٠٠ جنيه

(1)على ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٨ وما بعدها .

مصري وكان على شكل شركة مساهمة مصرية وقد تم تأسيس هذا البنك على يد عائلة زلخة اليهودية العراقية بالإضافة إلى عدد من اليهود المتمصرين وكان مقره الرئيس بالقاهرة بالإضافة إلى فرعين آخرين أحدهما بالإسكندرية والآخر بحي الموسكي الشهير بالقاهرة مارس البنك كافة المعاملات المصرفية خصوصاً تجارة القطن ، وساهم ومول بعض المشروعات ، التجارية والصناعية . تولى إدارة البنك عطا الله خضوري زلخة وهو من مواليد بغداد عام ١٩١٣م ، وأكمل دراسته في انجلترا عام ١٩٣٠م وعينة والده وكيلاً لبنك زليخة في سوريا ثم قدم إلى القاهرة عام ١٩٤٠م[1].

البنك التجاري المصري :

تم تأسيسه عام ١٩٠٥م باسم «بنك التسليف الفرنسي» ثم تحول إلى شركة مساهمة مصرية باسم البنك التجاري المصري عام ١٩٢٠م وأسهم في تأسيسه بالإضافة إلى الإدارة عائلتي سوارس وقطاوي وقد صادف تأسيسه ظروف اقتصادية سيئة أثرت على أعماله في الثلاثينات ، ولكن تحسنت أوضاعه المالية ابتداء من عام ١٩٤٤م وكان من أبرز أعضاء مجلس إدارته «جاك سوارس» و «جوزيف قطاوي» .

البنك البلجيكي الدولي :

تأسس عام ١٩١٢م ، وأعيد تأسيسه في شكل شركة مساهمة عام ١٩٢٩م وقد ساهم في تأسيسه عدد من البنوك والشركات المالية البلجيكية والبنك التجاري السويسري بالإضافة إلى عائلتي «رولو» و «عدس» اليهوديتين المصريتين وبلغ رأس ماله ٥٠٠ ألف جنيه مصري وكان مركزه الرئيسي بالقاهرة بالإضافة إلى عدة فروع في أحياء القاهرة والإسكندرية وقد تميزت تقاريره السنوية بالدقة والعمق عن كافة

(1) المصدر نفسه ، ص ١١١ ، وما بعدها .

الأنشطة الاقتصادية المصرية وكان من أبرز الشخصيات التي كانت في مجلس إدارته «أميل نسيم عدس» و« سيرروبيررولو».

بنك موصيري :

أسسته أسرة «موصيري» في عام ١٨٨٠م ، بمشاركة من عائلة «كوربيل» ، وهو يعتبر من أقدم البنوك الإيطالية في مصر وكان على شكل شركة تضامن ثم تحول إلى شركة مساهمة عام ١٩٣٥م برأس مال قدره ١٠٠ ألف جنيه وقد سيطر اليهود من ذوي الأصول الإيطالية على إدارته بالإضافة إلى أعضاء بارزين مثل «موريس نسيم موصيري» وفيتا إبراهام فرحات و «فيلكس موصيري» ومارس البنك كافة الأنشطة والمعاملات المالية والتجارية.

وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية ، أسهمت عائلات عدس ، ورولو ، وموجيري ، وقطاوي في تأسيس وإدارة الشركة المصرية المالية وتشكل مجلس الإدارة من كليمان عدس رئيساً وعضوية هنري موصيري وموريس ونسيم موصيري ، وسيمون رولو ، وأصلان قطاوي ، ورالف هراري ، أيضاً ساهم سمحا إمباخ بالاشتراك مع جاك بانكوفتش في تأسيس وإدارة شركة الشرق الأدنى المالية وذلك عام ١٩٣٧م ، وبرأس مال قدره ٥٠ ألف جنيه مصري وفيما يخص سمحاً إمباخ فقد ولد في يافا بفلسطين عام ١٨٩٢م ، وهاجر إلى القاهرة ، وأتم تعليمه الجامعي في فرنسا (جامعة نانسي) ، وكان له نشاطاً تجارياً واسعاً أيضا أسست عائليتي شيكالوريل وناكامولي الشركة المصرية لتوظيف الأموال والتسليف وتولى رئاسة مجلس إدارتها إيزاك ناكامولي ، بينما كان في عضويتها أسماء مثل سلفاتور شيكوريل ، سيمون رولو ، والبيرناكامولي وهكذا يتضح مدى ما وصلوا إليه من هيمنة ونفوذ مالي ، وكيف أن رأس المال اليهودي يتحرك بحرية وانسيابية في أركان وجنبات الاقتصاد المصري ونتيجة النفوذ المالي لهم ، فقد شاركت عائلات يهودية في تأسيس بنك مصر ،

وظهرت أسماء «شيكوريل» و «موصيري» ضمن الأعضاء المؤسسين لشركاته وكان مجلس إدارة بنك مصر لا يخلو من عضوين على الأقل من اليهود[1].

تجارة القطن :

تعد تجارة القطن من الأعمال التجارية الرائجة التي مارسها اليهود المصريين وذلك في كل مراحله بداية من زراعته مروراً بعمليات الحلج والكبس واستخراج الزيوت من بذوره وانتهاء بعمليات تسويقيه عالمياً من خلال البورصة وشركة التصدير وفي هذا الصدد يشير التقرير السنوي للمندوب السامي البريطاني ١٩٠٥م على أن أكثر من ٩٠٪ من سماسرة القطن في البورصة كانوا من اليهود وأن نسبة كبيرة من تجارة الأقمشة كانت بأيدي اليهود فإذا أدركنا أن القطن هو السلعة الاستراتيجية والتي ارتبط بها الاقتصاد المصري طوال تاريخه وأنه كان يشكل حوالي ٨٨٪ من تجارة مصر الخارجية حتى عام ١٩٥٢م لا تضح لنا بجلاء حقيقة سافرة وهي تحكم يهود مصر ومعهم مجموعة من رجال الاستثمار الأجانب في عصب الحياة الاقتصادية المصرية وفيما يلي أهم الشركات التي أسستها العائلات اليهودية والمرتبطة بالقطن.

- شركة التصدير الشرقية:

وقد تأسست بموجب الرسوم الملكي الصادر في ٢٦/ ١٠/ [2]١٩٢٠ وقد أسستها أسرة (عاداة) ، وهي أسرة ذات أصول فرنسية تمصر بعض أفرادها في الفترة ما بين عام ١٩٢٩-١٩٤٥م وتولت هذه الشركة عمليات شراء القطن وفرزه ثم إعداده للتصدير وبلغ رأس مال هذه الشركة عام ١٩٥٠م ٦٠,٠٠٠ جنيه مصري وصافي أرباحها ٢٠١٦٢ جنيه مصري عن نفس السنة وبمقارنة سريعة بمجرد

(1) هيكل ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٥.

(2) كفافي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦.

النظر بين رقم رأس المال ورقم الأرباح يتضح مدى ما تحققه هذه الشركات لأصحابها من ثروات بمقاييس ذلك العهد.

شركة خليج الوجه القبلي:

تم تأسيسها وإدارتها على يد روبير وجاك رولو وأرمان نعمان وبلغ رأس مالها عند التأسيس ٦٥٠,٠٠٠ جنيه مصري.

شركة الأقطان المتحدة بالإسكندرية :

أسست هذه الشركة أسرة (توربيل) وهي أسرة يهودية فرنسية ، وهي أحدى الشركات الهامة التي احتكرت عمليات التصدير للقطن المصري ومن أبناء هذه الأسرة والذين تولوا إدارة شئون أعمال الشركة أندرية وهنري ورينيه توربيل.

شركة مكابس الإسكندرية :

تأسست هذه الشركة على يد عائلة «شيكوريل» وكان مجلس إدارتها يضم أسماء «أرمان نعمان» و«جوزيف دي فاردا» بالإضافة إلى أبناء عائلة شيكوريل «مورينو» و«ديفيد وليون شيكوريل».

وبالإضافة إلى أسماء الشركات السابقة ، إذا استعرضنا خريطة القطن في ذلك العهد ، فسوف نجد أسماء أخرى عديدة مثل مارك حسان وإبراهام حسون وإيزاك ليفي وبتشيونو وحبيب أريول وكل هؤلاء كانت لهم مصانع لحلج الأقطان ومعاصر لإنتاج الزيوت من بذرة القطن في أغلب مناطق دلتا النيل أيضاً من الأسماء الكبيرة أميل ليفي رئيس بورصة القاهرة عام ١٩٤٨م وأدوارد عرجي والذي كان مديراً لشركة فرغلي للأقطان والتي برزت منذ عام ١٩٤٦م أما شركة على يحي باشا للأقطان فكان مارسيل ميسيكا اليهودي مدير عاماً لها أيضاً استطاعت العائلات اليهودية السيطرة على اتحاد مصدري القطن المصري ، وقاموا بتأسيس بورصة القطن بالإسكندرية وهيمنوا على مجلس إدارتها.

مما سبق يتضح أن القطن المصري لم يخرج عن قبضة اليهود وإذا كانت هناك

كلمة متداولة لعقود وعهود طويلة فيما مضى ، وهي أن القطن هو الذهب الأبيض بالنسبة لمصر فاستكمالا للحقيقة التاريخية ، يجب القول : «أن هذا الذهب الأبيض كان في اليد اليهودية بامتياز».

١ -التجارة الداخلية :

فيما يتعلق بالتجارة الداخلية ، كان هناك سيطرة على الغالبية العظمى منها وتوزعت هذه السيطرة فيما بين أورذي بك عمر أفندي وهانو وبن صهيون ، وبن زيون (بنزايون) بالإضافة إلى شيكوريل وشملا وصيدناوي وسيمون أزرت والصالون الأخضر وكذلك محلات داود عدس وكل هذه المحلات والشركات ما زالت تحمل نفس أسمائها حتى الآن واعتمدت إدارة هذه المحلات على الدقة والتنظيم وفنون العرض والتسويق وكان أصحاب محلات شيكوريل يفتخرون بأنهم يقدمون ويوفرون كل احتياجات العائلة المالكة[1].

ـ الشركات الزراعية

فى مجالات التوسع الزراعى ، ساهم كبار الرأسماليين اليهود بإنشاء العديد من شركات استصلاح الأراضى ، وذلك بعد إصدار القانون الذى سمح بتملك الأجانب للأراضى الزراعية من عام ١٨٥٧م . ومن أهم هذه الشركات ما يلى :-

١ - شركة وادى « كوم أمبو » لاستطلاع الأراضى وزراعة المحاصيل النقدية

وهى أحدى الشركات الزراعية الكبيرة والتى تكونت برأس مال يهودى . وتم تأسيس هذه الشركة فى ١٤ ابريل لعام ١٩٠٤م ، وذلك بمقتضى امتياز مدته ٩٠ عاماً .

وبلغ رأس المال المستثمر ٣٠٠,٠٠ جنيه مصرى . والذى تضاعف عدة مرات حتى وصل فى عام ١٩٥١م ١٢٠٠,٠٠٠ جنيه وتأسست هذه الشركة بموجب

(1)هيكل ، مصدر سبق ذكره ،ص ١٥٦.

عقد تم إبرامه بين كلاً من الحكومة المصرية والسير « أرنست كاسل » وإخوان « سوارس » وبمقتضى العقد تملكت الشركة مساحة قدرها ٣٠,٠٠٠ فدان فى سهل « كوم أمبو » كذلك نص العقد على التزام الشركة بسداد مبلغ ٨٥٠٠ جنيه مصرى على أربع أقساط سنوية. كرسوم تشغيل ومصاريف رى . وتزايدت ملكية الشركة من ٣٠,٠٠٠ فدان إلى ٧٠,٠٠٠ فدان فى عام ١٩٥٢م . وتم تشكيل مجلس الإدارة اليهودى للشركة من الأسماء لتالية : « روبير رولو » رئيساً . والأعضاء « يوسف أصلان قطاوى » ، و « أرنست كاسل » و « ليون سوارس » ، و « فيلكس ورفائيل سوارس » ، وأبناء قطاوى « هنرى رينيه ، رالف » . واستصلحت الشركة ما يقرب من ٢١٠٠٠ فدان وقامت بعمل العديد من الإنشاءات ، عملت خطوط سكك حديدية لمسافة ٤٨ ك/ م ، وشقت ٥٠ ك/ م من الطريق الزراعية ، وأيضا شقت عدد من الترع والمصاريف لمسافة بلغت ٩١ ك/ م . وعلت شهرة الشركة فى زراعة قصب السكر وتوريده إلى شركة السكر العمومية بالإضافة إلى قيامها بزراعة محاصيل أخرى مثل القطن والعنب[1].

٢ـ شركة مساهمة البحيرة :

تأسست عام ١٨٨١م برأس مال قدرة ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، وبلغت جملة المساحات المملوكة لهذه الشركة ١٢٠,٠٠ فدان فى عام ١٩٠٧م . وكان معظم أعضاء مجلس الإدارة للشركة من اليهود الانجليز والفرنسيين ، وكان من ابرز الموسسين « جوزيف عاداة » ، و « أشيل عاداة » ، و « رينية إسماعلون » ، وتولى رئاسة مجلس إداراتها المستر « ميشيل سلفاجو » وهو رجل أعمال يوناني .

ـ شركات التأمين :

قام الرأسماليين اليهود بتأسيس مجموعة من شركات التأمين مثل شركة

(1)على ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ وما بعدها

الإسكندرية للتأمين ، و« وشركة التأمين الأهلية المصرية » وشركة الإسكندرية للتأمين على الحياة .

ـ مجال النقل البرى والبحرى

أسست عائلة « موصيرى » شركة ترام الإسكندرية البلجيكية ، ثم شركة ترام الرمل الإنجليزية . وكذلك (شركة ترام القاهرة البلجيكية) وكذلك شركة سكك حديد الفيوم ، وأسس أسرة سوارس شركة أمنيبوس القاهرة وأسهم «جماكودى كومب» فى تأسيس وإدارة الشركة المصرية للنقل بالسيارات عام ١٩٢٥م ، وساهمت عائلتا قطاوى و « رولو » فى إدارة شركة وابورات البوسته الخديوية ، والتى كانت تسمى فى عهد الخديو سعيد « الشركة المجيدية » ثم تغير اسمها إلى « الشركة العزيزية » فى عهد الخديوى إسماعيل ثم تحولت إلى مصلحة حكومية باسمها الأخير وقامت الحكومة المصرية ببيعها إلى عدد من الشركاء اليهود[1].

شركة أراضى « الشيخ فضل الله » العقارية

أسست هذه الشركة عائلة « قطاوى » بالاشتراك مع أخرين وبلغت مساحة الأراضى للشركة ٨٨٥٠ فدان وبلغ رأسمالها عام ١٩٤٢م ٦٠٠ ,٦٢٣ جنيه مصرى ورأس مجلس الإدارة « يوسف قطاوى » . وتولى منصبه المدير العام « إبرامينو أشير » والعضوية كانت للأسماء التالية : أصلان قطاوى ، سلمون نحمياس ، روبير موصيرى ، ليون سوارس ، همبرت موصيرى ، هنرى موصرى .

٤ـ شركة الأراضى الغربية العقارية

تأسست هذه الشركة عام ١٩٠٥ برأس مال ٣٩٧٠٠٠ جنيه مصرى ، وبلغت مساحة الأراضى المملوكة لها عام ١٩٣٢م ، ٥٨٠٠ فدان ووصلت فى عام ١٩٤٨م إلى ٧٦٩١ فدان ، بمحافظة الغربية ، وكان من أبرز المؤسسين ، « جوزيف عاداة » ،

(1) المصدر نفسه، ص٩١ ومابعدها.

«هنرى موصيرى»، «جويد ليفى» .

وبالإضافة إلى الشركات السابقة ، كان هناك العشرات من الشركات التى تم تأسيسها مثل شركة « صباغى البيضا » التى أسستها عائلة « سموحة » وتولى إدارتها جوزيف سموحة . وهناك « موريس جتينيو » صاحب شركة محلات « جاتينيو » ، والذى احتكر أيضاً تجارة الفحم ومستلزمات السكك الحديدية . كذلك أسس الرأسماليون اليهود (شركة عموم مصانع السكر والتكرير المصرية » ، وكذلك شركة مطاحن المحمودية « ساكس » ، وأيضاً شركة مضارب الأرز المصرية) بواسطة سلفاتور سلامة ، ورافائيل نحمان ، وشركة (الملح والصودة المصرية) ، وشركة الملح المتحدة المصرية – ليمتد) ، شركة (نسطور جانا كليس للسجاير) . وفى مجال صناعة الاسمنت مصنع (سيجوارت) ، بالإضافة إلى مصنع آخر بالمعصرة جنوب القاهرة ، تم إنشاؤه عام ١٩٣١م . بالإضافة إلى مصنع الطوب الأبيض الرملى بالعباسية وأسست عائلة موصيرى شركة (مصانع النحاس المصرية) . واشتركت عائلتا «قطاوى» ، «موصيرى» فى تأسيس الشركة المساهمة للمحاريث والهندسة) .

ـ مجال الفنادق والخدمات

أسهمت عائلة « موصيرى » فى تأسيس شركة «فنادق مصر الكبرى» وقد أدارت هذه الشركة أكبر الفنادق الموجودة بمصر مثل فندق ميناهاوس ، والكونتنتال ، وفندق سان استيغانو وسافوى ، وكان هناك « شركة الفنادق المصرية » و « شركة فنادق الوجه القبلى » وهما من أبرز شركات البترول في ذلك الوقت.

ـ مجال البترول ومشتقاته

كانت هناك « شركة البترول المصرية » والتى ساهم فى تأسيسها إيلى أميل عدس وشارك فى إدارتها جاكودى كومب وثم تأسست شركة الغاز الأهلية .